دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبـــة وبعـــد،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مـع خـالـص الـتـحـيـة،،

مـقـدم الاقـتـراح
مبارك عبدالله العجمي

مبارك عبدالله العجمي
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للارتباط
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

٢٠٢١/١٠/٢٠

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠
في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل
في الجهات غير الحكومية

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،
وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة (١)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ النص الآتي:
" تؤدي الحكومة للمواطنين أصحاب المهن والحرف ولمن يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد، ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس القرارات المنظمة لذلك، وتحدد هذه القرارات قيمة كل من العلاوتين المذكورتين وشروط استحقاقهما والمهن والحرف والأعمال والجهات التي تنطبق عليها أو المدة التي تستمر الحكومة خلالها في تأديتها، على أن تكون علاوة الأولاد (١٠٠) دينار عن كل ولد وحتى الولد العاشر".

مادة (٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠
في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

نظراً للارتفاع الكبير في الأسعار وغلاء المعيشة وعجز المواطن عن توفير بعض احتياجاته، فضلاً عن التضخم في أسعار السلع والمنتجات، وحيث إن الدولة مسؤولة عن رعاية المواطنين وتحقيق الرفاهية لهم كما جاء في ديباجة دستور البلاد، فإن من باب أولى أن تقوم الحكومة برفع مستوى معيشة الأفراد من خلال تحقيق زيادة مالية على علاوة الأولاد لتخفيف الضغط عن كاهل رب الأسرة وتمكنه من مواجهة الغلاء الفاحش الذي يعانيه المواطنون وتوفير مستلزمات الأطفال من مأكل ومشرب وملبس.

ولما كان مقدار تلك العلاوة قد مضى على تقريرها مدة طويلة، ولم تطرأ عليها أية زيادة، فقد باتت مستحقة زيادة مقدار تلك العلاوة بما في ذلك العلاوة المقررة للأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك لمواجهة غلاء الأسعار وزيادة أعباء الأسرة الكويتية.

لذا أعد هذا الاقتراح بقانون لتكون علاوة الأولاد (١٠٠) د.ك لكل ولد وبحد أقصى (١٠) أولاد.